

<p>كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية قسم الثقافة الشعبية - جامعة تلمسان -</p>	<p>العنف الأسري، تأثيرات الشارع وضعف الاتصال</p>	<p>أ.بوزار حبيبة</p>
<p>المخلص: انحراف الأبناء.. ظاهرة متفشية كثيرا ما تكون أخبارها ضمن المادة الإعلامية التي أصبحت توجي بأن الإجرام تحول إلى لعبة أطفال. وبخصوص هذه الحقائق المؤلمة والمقلقة في أن واحد يتفق المختصون في علم النفس على أن العنف الأسري وتأثيرات المحيط الخارجي وضعف الاتصال ثالثا يلحق الأطفال العدوانية و السلوكات المنحرفة.</p>		

المقدمة:

العنف الأسري من أبرز الموضوعات التي بدأت تطفو على السطح في الآونة الأخيرة في المجتمعات كظاهرة سلوكية تتصف بها العلاقات الأسرية، ولا نستثني من هذه المجتمعات المجتمعات العربية، والتي بدأت ظاهرة العنف عندها بالظهور الواضح للعيان نتيجة الانفتاح اللواعي على سلوكيات العالم المتحضر والمتقدم مادياً، والمفاهيم الحديثة المتعلقة به، أو نتيجة الطفرة المادية وما يتعلق بها من تبعات، أو نتيجة الهيمنة الإلكترونية، وعلى وجه التحديد العنف الأسري - ولد مع أول تكوين أسري وجد على البسيطة، وكان ذلك بإراقة أول دم بشري بين قابيل وهابيل. وتقليد ما تنبذه تلك المجتمعات من سلوك أطاح بقيمها وبدأت تحاربه وتتصدى له.

وليس معنى هذا العنف أن بأنواعه - وليس العنف الأسري فقط - وليد

الانفتاح الحضاري

ومع تطور الحياة المادية، نجد مسيرة الحياة الاجتماعية لها في ذلك، فتطورت سلوكيات شتى سلباً، أو إيجاباً، كما اختفت بعض السلوكيات ونشأت سلوكيات أخرى وليس معنى هذا العنف أن بأنواعه - وليس العنف الأسري فقط - وليد الانفتاح الحضاري

ومع تطور الحياة المادية، نجد مسيرة الحياة الاجتماعية لها في ذلك، فتطورت سلوكيات شتى سلباً، أو إيجاباً، كما اختفت بعض السلوكيات ونشأت سلوكيات أخرى

لتواكب الحياة الجديدة، وتطور العنف شأنه في ذلك شأن تطور الكثير من السلوكيات، كما تطورت أدواته ودوافعه وأساليبه.

ولأهمية العنف في تأثيره السلبي على الأفراد والمجتمعات، وما ينبثق عنه من نتائج مؤذية بحق الجناة والضحايا معاً مما يؤدي إلى تعطيل طاقاتهم الوطنية والاجتماعية فقد اهتمت العلوم الاجتماعية والأسرية بدراسة العنف لتأثيره المسلط على الأفراد والمجتمعات، ولكونه بدأ في التزايد في الأونة الأخيرة مما يندربخطورته، كما تناوله العديد من الباحثين والمختصين في شتى المجالات، متطرقين بذلك لأسبابه وظواهره وتحليل نتائجه، كما أقيمت المؤتمرات والندوات للوقوف على مسببات هذه الظاهرة للحد منها ومن آثارها السلبية التي بدأت تستشري في المجتمعات لتفتك بأفراده، هذا بالنسبة عن العنف بصفة عامة، أما العنف الأسري فبالرغم من الندوات والمؤتمرات واهتمام المختصين في المجال الأسري إلا إننا لا نجد دراسات كافية في مجال العنف الأسري، كما لا توجد إحصائيات دقيقة توضح أسبابه ودوافعه، والسبب في ذلك يعود لتكتم الضحية، واعتبار ما يحدث سر من أسرار الأسرة وشأن من شئونها، وهذا الأمر تشترك فيه معظم المجتمعات وخاصة المجتمعات العربية، ودولة الإمارات جزء من هذه المجتمعات التي يتم فيها التكتم على العنف الأسري بهدف عدم التشهير بالأسرة وفضح أمرها، فما يحدث في الأسرة من الأنواع المتعددة والأشكال المختلفة من العنف الأسري بكل أنواعه المعنوية والمادية والحسية يظل طي الكتمان تحكمه القيم والأخلاق أحياناً، بالرغم من وجود ضحايا ومتضررين، هذا الأمر جعل البحث عن مصادر وإحصائيات دقيقة شبه مستحيل من الجهات الرسمية والمراكز المخولة، لأن ما يصل يكاد لا يذكر، وإن وصل فلا تعرف الأسباب الحقيقية التي أدت إلى وجود ضحايا

لاشك في أن انحراف الأحداث أمر يكلف خسارة ثروة بشرية شابة تذهب طاقاتها في مهب الإجرام، بالنظر إلى التطور الملحوظ الذي تشير إليه دراسات مصالح الأمن والدرك المتعلقة بالأحداث

الجانحين، خاصة فيما يخص الإدمان على المخدرات والهروب من البيت العائلي. وغالبا ما يربط علماء الاجتماع الظاهرة بالتصدع الأسري والمبالغة في ممارسة العقاب البدني ضد الأبناء وكثرة مشاهد العنف في البرامج التي تقدمها مختلف وسائل الإعلام. (1)

وفي هذا السياق أكدت دراسة وصفية ميدانية أجرتها الأستاذة خديجة بن فليس، من جامعة باتنة. أن الإساءة الممارسة على الطفل جسديا أو لفظيا داخل الأسرة تنعكس على مفهوم الذات لدى الطفل وتولد لديه الشعور بعدم الرضا عن نفسه وانجازاته وأسرته. علاوة على الرغبة في الانفصال عن هذه الأخيرة.

وكشفت الدراسة التي شملت 90 طفلا يقدر معدل عمرهم بـ12 سنة، منهم 50 ذكرا و40 أنثى، عن وجود فروق بين الجنسين من حيث أشكال الإساءة الممارسة عليهم، إذ تبين أن الذكور يتعرضون للإهمال بالدرجة الأولى في حين تتعرض الإناث للمعاملة التمييزية التي تخلف ألما نفسيا. كما سجلت معدة الدراسة تراجع أسلوب الإساءة الجسدية في الوقت الراهن داخل الأسرة الجزائرية التي أصبحت تعتمد على أسلوب الإساءة النفسية دون أن تدرك بأنها أكثر تأثيرا.

وأظهرت النتائج وجود علاقة سالبة بين الإساءة الوالدية وإدراك مفهوم الذات لدى الطفل حيث يشعر هذا الأخير بالنقص والدونية. وكذا علاقة سالبة بين الإساءة الوالدية وإدراك مفهوم الأسرة لدى الطفل على أساس أنه كلما زادت درجة الإساءة داخل الأسرة كلما كانت نظرتة تجاهها سلبية.

سوء المعاملة تولد العدوانية:

وأبرزت دراسة أخرى حول العنف الأسري كأسلوب تربوي وأثره على شخصية الطفل وسلوكه للدكتورة أنيسة بريغت عسوس من جامعة عنابة أن الأطفال الذين تعرضوا لسوء المعاملة (ضرب، لوم، شتم وعقاب) يتصرفون بسلوكات عدوانية، مما يجعل الأسرة بمثابة أرضية لتدريب الطفل على ثقافة العنف بوصفها وحدة أساسية لنقل الثقافة الفرعية. (2)

والى جانب ذلك أوضحت الدكتورة بريغت عسوس من خلال الدراسة أن هناك علاقة قوية بين الأثر الذي يتركه القلق على الأم وأسلوب تربيتها لأبنائها، فالأمهات اللواتي يصرخن ويغضبن عندما يقوم الأطفال بسلوكات غير مقبولة، يعتمدن أسلوب التوبيخ. بينما تلجأ الأمهات اللواتي يلتزم الصمت أو الإنزواء في الغرفة للتحوار مع الأبناء. وفيما تلجأ الأمهات اللواتي ترعرعن في وسط يسوده العنف لاستخدام العقاب البدني والمعنوي، تعتمد الأمهات اللواتي ترعرعن في أسري سودها الاستقرار على أسلوب الحوار.

وتنصح الدكتورة الأولياء بضرورة فتح قنوات الحوار مع الأبناء المراهقين، استخدام أساليب التربية من حث ونصيحة وتشجيع وبناء حياة أسرية أساسها التفاهم. 60 من الأولياء لا يثقون في أبنائهم!

وفي إطار نفس الموضوع توصلت دراسة ميدانية للأستاذين عبد المالك بلالي وعبد العزيز رواتيني من جامعة البليدة حول «التربية الأسرية وعلاقتها بانحراف المراهقين» أن نمط التربية التي تلقاها الوالدين تنعكس على تربيتهم للأطفال ،، فمنهم من يعتمد على الليونة ومنهم من يعتمد على الطرق التقليدية القائمة على السيطرة والوسائل القمعية، خشية أن يفلتوا من أيديهم، مما ينجم عنه سلوكات انحرافية. (3)

وكشفت الدراسة التي تتكون عينتها من 811 مبحوثاً ينتمون الى مركزي إعادة التربية بن عاشور بالبليدة وبئر خادم بالعاصمة، أن 51.02 من أولياء المبحوثين لا يقومون بواجب الحث والتوجيه الديني، وأن 27 يستخدمون العقاب الجسدي فيما يضرب 12.07 من الآباء الأبناء بسبب أمور لا تستحق ذلك، وأظهرت النتائج أيضاً أن 38.27 من الأوياء يعاملون أبناءهم بقسوة، في حين أن 43.03 لا يشعرون أبناءهم بالعاطفة كما أن 60 من الوالدين لا يثقون في الأبناء، مما يفسر سبب ضعف الاتصال وظهور السلوكات المنحرفة. (4)

سبل الوقاية:

لتحري الدقة والأمانة العلمية فقد تم وضع سبل الوقاية من العنف الأسري من خلال استطلاع آراء ممن مهتمون بشئون الأسرة في كل المجالات التربوية والاجتماعية والصحية والأمنية، وذلك بوضع آرائهم ومقترحاتهم حول السبل التي يجب أن تتبع للحد من ظاهرة العنف الأسري، ولكن نتائج الاستطلاع كانت تدور حول محاور محددة اتفق أصحابها في الرأي مع اختلاف الصياغة اللغوية، وكانت المحاور التي دارت حولها نتائج الاستطلاع هي:

1. الالتزام الديني.

2. الأسرة.

3. الإعلام.

4. المدرسة.

5. مؤسسات المجتمع غير الحكومية.

أولاً: الالتزام الديني:

رأت غالبية العينة أن أهم الحلول تكمن في الالتزام بتعاليم الإسلام والأخذ بتعاليمه السمحة وتطبيقها في الحياة الأسرية، سواء كان ذلك على صعيد اختيار الزوجين، أو تسمية الأبناء، أو تربيتهم والتعامل معهم، أو احترام الأبوين، وجعل الإسلام هو دين للحياة وليس للعبادات فقط، مع ضرورة وتوضيح مقصد الشرع من الآيات والأحاديث التي ورد فيها ذكر الضرب حتى لا تستغل باسم الإسلام.

ثانياً: الأسرة:

لكون الأسرة هي النواة الأولى في التنشئة وإكساب أفرادها السلوك القويم، فقد وقع على كاهلها العبء الكبير، حيث إنها مطالبة بعدة مسئوليات، وفي عدة مجالات لحماية أفراد الأسرة من العنف، ومن تلك لأمسئوليات:

- إتباع الأساليب الواعية في التفاوض بين أفراد الأسرة.
- المساواة في التعامل مع الأبناء.
- إشباع احتياجات الأبناء النفسية والاجتماعية والسلوكية، وكذلك المادية.
- المشاركة الحسية والمعنوية مع الأبناء، ومصادقتهم لثقة في نفوسهم.

- التقليل من مشاهدة مناظر العنف على أجهزة التلفزة.
- عدم الاعتماد على المربيات في إدارة شئون الأسرة.
- الحد من ظاهرة تعدد الزوجات، وخاصة الأجنبية.
- غرس القيم والمبادئ والأخلاق في نفوس الأبناء منذ الصغر.
- متابعة الأبناء وتوجيه سلوكهم.
- تنمية المهارات الإبداعية والمواهب الدفينة لدى الأبناء.

- تنمية العواطف الكامنة من حب الوطن والمجتمع والانتماء إليهما.
- حسن العشرة بين الأبوين، والحد من ظاهرة الطلاق.
- الاعتناء بثقافة ربة البيت.

ثالثاً: الإعلام:

- للإعلام دور مهم في توجيه السلوكيات وتقويمها، وقد رأت العينة التي تم استطلاع رأيها أن دور الإعلام يتبلور في الآتي:
- تخصيص قنوات إعلامية تساعد الأسرة في تخطي العنف الأسري.
 - الاستفادة من الفواصل الإعلانية لبث رسائل توعوية.
 - نشر الثقافة الأسرية حول احترام الجنس الآخر، مع تعريف الرجل بحقوق المرأة.
 - تدريب الأسرة على كيفية مواجهة المشكلات، مع توعية الأمهات بضرورة مراعاة المراحل العمرية للطفل من خلال البرامج الموجهة.
 - الكشف عن الأسباب التي تؤدي للعنف مع الوقاية منه.
 - تسليط الضوء على العنف الأسري من خلال الاستشهاد بالأدلة عليه، وتوعية الأسر بنتائج النفسية والاجتماعية وآثارها السلبية على المجتمع والفرد.
 - طباعة ونشر كتيبات تبين الآثار النفسية للعنف على الأطفال.

رابعاً: المدرسة:

لم يعد دور المدرسة قاصراً على التعليم خاصة ونحن في حقبة زمنية تمكن الإنسان فيها من معالجة المعلومات بهدف التعلم من خلال وسائل الاتصال المختلفة، لذا لا بد أن يكون للمدرسة دور بارز في التوعية المجتمعية وتوجيه السلوك لدى الأفراد من خلال ما تعده من برامج وتبناه من مشاريع، وبين استطلاع الرأي أن العينة ترى دور المدرسة في الوقاية من العنف الأسري يتبلور في ما يلي:

• الاهتمام بتوعية الآباء والأمهات من خلال طرح القضايا المجتمعية وإيجاد الحلول الناجعة.

• محاربة السلوكيات الدخيلة على المجتمع.

• إبراز أهمية العمل التطوعي.

• المساهمة بتقديم التبرعات.

• المساهمة بالأفكار والآراء للحد من البطالة.

• تقديم المقترحات المقننة للحد من ظاهرة العمالة الوافدة.

خامساً: المؤسسات الحكومية

أما المؤسسات الحكومية فتقع عليها بعضاً من المسؤوليات كل حسب

اختصاصه، وقد تمثلت الأدوار المناطة بهم في الآتي:

• تخصيص مواقع على الإنترنت لتقديم الاستشارات الأسرية.

• تقديم الخدمات القانونية.

• سن القوانين لحماية الأسرة وأفرادها من العنف الأسري، ومتابعة

تنفيذها.

• الحد من البطالة ومالها من آثار سلبية.

• الحد من ظاهرة العمالة الوافدة، خاصة تلك التي لا ترتبط بثقافتنا العربية والإسلامية.

• تسخير وسائل الاتصال لتوعية الأسر وتبصيرها بالعنف الأسري من خلال الرسائل القصيرة.

• إلزام المقبلين على الزواج بضرورة خضوعهم لدورات تدريبية حول تربية الأبناء، والعلاقات الزوجية والأسرية.

• تأهيل المتزوجين وإكسابهم مهارات اتخاذ القرار وحل المشكلات.

• إقامة الدورات التدريبية للأبوين حول السيطرة على الانفعالات الجسدية والنفسية واللفظية.

• إيجاد مراكز للمتضررين من العنف الأسري للاهتمام بقضاياهم و حمايتهم وإعادة تأهيلهم.

• توضيح القوانين والعقوبات لدى الأفراد على مستخدمي العنف ضد الأبناء.

• ضرورة توفير دور حضانة في مقار عمل الأمهات تحت إشراف الجهات المختصة.

• ضرورة وجود اختصاصيين نفسيين واستشاريين اجتماعيين للعناية بشئون الأسرة.

• التواصل مع المراكز الأسرية المختلفة لتبادل الخبرات والطاقت.

نجد من نتائج استطلاع الرأي أن سبل وقاية الأسرة من العنف الأسري واجب وطني تجتمع فيه جميع مؤسسات المجتمع الرسمية الأهلية، وكذلك الأفراد.

أما عن الطرق المتبعة في الحد من العنف الأسري فرأت العينة أن التوعية الدينية والاجتماعية والفكرية والثقافية والقانونية، بالإضافة لتبصير أفراد المجتمع بالحقوق التي يتمتعون بها والواجبات المكلفين بها من أفضل السبل للحد من هذه الظاهرة، على أن تأخذ هذه التوعية أشكالاً عدة متمثلة في التدريب وورش العمل والتأهيل والمحاضرات والكتيبات والنشرات بالإضافة لعقد المؤتمرات والندوات مستفيدين من كل الوسائل المتاحة كأجهزة الإعلام والاتصال بالإضافة لمؤسسات المجتمع الحكومية وغيرها. (5)

الخاتمة:

بعض النتائج التي توصلنا إليها وهي عبارة عن توصيات تفيد شريحة المجتمع المستهدفة في مقالنا هذا وهي كآتي

1. نشر الوعي الديني من خلال وسائل الإعلام والمناهج الدراسية ومراكز التوجيه في المجتمع.

2. رصد مظاهر العنف الأسري من خلال مؤسسات متخصصة، والعمل على تحليلها والتعامل معها بصورة علمية وفق النظريات التربوية والاجتماعية.

3. التنسيق بين المؤسسات المجتمعية في سبيل معالجة ظواهر العنف الأسري ومحاصرة أسبابه.

4. رعاية ضحايا العنف الأسري من خلال مؤسسات الرعاية الاجتماعية الرسمية والأهلية، تحسباً لاستفحال أدوار غير إيجابية لهم في المستقبل.

5. إطلاق مشروعات مجتمعية توفر الخدمات الاجتماعية والمادية والمعنوية للأسر ذات الاحتياجات الخاصة، والتي يمكن أن تكون مصدراً للعنف الأسري.

الهوامش:

1 - دور الشرطة الوقائي للحد من العنف (بشير صالح البلبيسي والمنشور في دورية الفكر الشرطي، المجلد الثاني عشر، العدد الثالث، أكتوبر لسنة 2003، ص 119.

2- المرجع السابق، ص 121.

3- الجريمة والانحراف من منظور الخدمة الاجتماعية، دكتور جلال الدين عبد الخالق والدكتور السيد رمضان، المكتب الجامعي الحديث، الأزايطة، مصر 2001، ص 77.

4- المشكلات الاجتماعية، دراسات معاصرة في العنف- الجريمة المنظمة، دكتور على عبد الرزاق جلي، دار المعرفة الجامعية، مصر 2005، ص

191

5- المرجع السابق، ص 27.